

محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة - حالة الجزائر -

قرايطية زهية

طالبة دكتوراه ، جامعة البليدة 2

الملخص: لقد قامت الجزائر خلال مطلع الألفية الثالثة بعدة إصلاحات مست مختلف القطاعات الاقتصادية والقطاع الفلاحي على غرار القطاعات الأخرى خصص له برنامجا شاملا يهدف إلى بناء فلاحية عصرية، من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية و كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة، وفي هذا الإطار سخرت الدولة صناديق للدعم تشرف عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إضافة إلى التمويل المصرفي وذلك لضمان تمويل ملائم للبرامج التنموية.

الكلمات المفتاحية: المخطط الوطني للتنمية الريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي، صناديق الدعم، التمويل المصرفي.

تمهيد:

إن التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي الجزائري متعددة، باعتبار المنتج الفلاحي يتأثر بعوامل خارجة عن إرادة الفلاح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاختلالات التي يتميز بها القطاع الفلاحي الجزائري من قلة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة بالمساحة الكلية للبلاد وسوء توزيعها ، وعدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية ، مع قلة العتاد المتقدم والمتطور ، والبيد العاملة المؤهلة، هذا ما دفع الجزائر إلى انتهاج سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ، بشكل يسمح لها بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية.

أولاً: البرامج التنموية للقطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة

شهد القطاع الفلاحي الجزائري خلال مطلع الألفية الثالثة تحولات عميقة لمسايرة التغييرات الدولية والتفاعل مع ديناميكية السوق، و في ظل هذا السياق وضعت الحكومة برامج تنموية بهدف بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة.

1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة و الحماية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة و التنمية الريفية التي تبين فيها برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و خطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاية يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، قد تم وضع عدة أهداف لهذا المخطط.

1-1-أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط والبعيد وتتمثل أساسا في:¹

-الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛

-الاندماج في الاقتصاد الوطني؛

-التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛

- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛

- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين ظروف الحياة و مداخيل الفلاحين؛
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج) ؛
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

1-2- برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يتضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تسعة برامج تنموية مختلفة²: أربعة منها موجهة إلى تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية والتربيات المختلفة وخمسة تهدف إلى المحافظة على البيئة وتنمية المجالات الطبيعية وخلق مناصب عمل، وذلك وفق محورين.

المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي
وتتضمن البرامج التالية:

- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج: الهدف من هذا البرنامج هو تكييف أنظمة الإنتاج مع الظروف المناخية والتربة وهذا للخروج من أساليب الاستغلال الممارسة حاليا في الكثير من مناطق الوطن، الغير مؤهلة لاستقطاب بعض الأنواع من الزراعات، لذلك فهذا البرنامج يحث الفلاحين على تحقيق ملائمة بين نوع الزراعة مع الوسط، وهذا لزيادة في الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية وكذا تحسين مداخيل الفلاحين.
 - برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية: مهمة هذا البرنامج هي تحسين الإنتاج والإنتاجية وذلك عن طريق: تكثيف الإنتاج وعصرنة أساليب العمل الفلاحي وتحديث التقنيات المستعملة، الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.
 - برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي: (التهوية، النقل، التخزين...)
 - برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية: وذلك من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي.
- المحور الثاني: برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل:**

- البرنامج الوطني للتشجير:** مهمته الاستجابة للانشغالات الوطنية في المجال الغابي والإيكولوجي ويرمي إلى تحقيق:
 - *حماية التربة وذلك بمكافحة التعرية والتصحر باستعمال تقنيات ملائمة؛
 - *إعادة تشكيل الغابات وذلك بغرس الأشجار؛
 - *المحافظة على الأحواض التجميعة للسدود.

غير أن هذه الأهداف قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر غرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز...الخ) وهذا من أجل حماية التربة وضمان مداخيل للفلاحين من خلال استغلالهم للمناطق الغابية³. تتكفل بتسيير هذا البرنامج محافظة الغابات بالاعتماد على اتفاقية مبرمة مع وزارة الفلاحة لأن الأراضي المستغلة تابعة لقطاع الغابات ففي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها، و 10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و 350 هكتار لزراعة أشجار الكروم، و 156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها، و 30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية، و 18000 هكتار للعناية بالأشجار، و 1500 هكتار لتحسين العقاري⁴.

- **برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** الهدف الأساسي من هذا البرنامج هو زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، المحدد كميّات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهبية والمناطق الجبلية⁵، وهذا بهدف زيادة في المساحات الصالحة للزراعة، كما يهدف لضمان استقرار سكان الريف وهذا من خلال

تحسين مستوى معيشتهم من خلال خلق مناصب . ويعتبر هذا البرنامج قديما حيث تم الشروع في تنفيذه منذ سنة 1997 أي قبل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لكن تم دمج هذا البرنامج في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وإعطائه أبعاد أخرى تختلف عن تلك التي كانت سابقا بحيث تم تسهيل عملية الاستفادة من حق الامتياز وكذا تسريع عملية تنفيذها.

- **برنامج المحافظة وتنمية الصحراء:** يهدف هذا البرنامج إلى وضع السياسات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدخالها ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات المتلائمة مع المناخ.

2- **برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي خلال المخطط الخماسي:** جاء هذا البرنامج لمواصلة التنمية الفلاحية، التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن الوطني، ويعتمد هذا البرنامج في إستراتيجيته على ثلاث ركائز متكاملة وهي:⁶

2-1- **برنامج التجديد الريفي:** يهدف هذا برنامج إلى تحقيق تنمية مستدامة للأقاليم الريفية، من خلال إنجاز مشاريع حيوية، أطلق عليها اسم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

2-2- **برنامج التجديد الفلاحي:** يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردودية القطاع، لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، من خلال قيامه بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة (إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطس، وغيرها). ثم أضيف لبرنامج التجديد الفلاحي نظام ضبط المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخل الفلاحين .

2-3- **برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:** يهدف هذا البرنامج إلى:

- عصرنه مناهج الإدارة الفلاحية؛
 - الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي؛
 - تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعلمي القطاع؛
 - تعزيز مصالحي الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومكافحة حرائق الغابات.
- لتحقيق هذا البرنامج بشقيه التجديد الفلاحي والتجديد الريفي، خصصت الدولة 13,5 مليار دولار خلال الفترة 2009-2013 لدعم النشاطات المذكورة سابقا.

ثانيا: تطور الإنتاج الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة

الجدول أدناه يوضح تطور الإنتاج الفلاحي لأهم الفروع، خلال فترة (2000-2010)

الجدول رقم (01): تطور إنتاج أهم الفروع

الوحدة: ألف قنطار

الأعلاف	البقول الجافة	الطماطم الصناعية	زراعة الكروم	الحمضيات	البطاطس	المحاصيل الحقلية	الزيتون	التفاح	الحبوب

4571	219	4754	2038	4326	12077	33082	2171	3200	9318	2000
8080	384	4570	1962	4700	9672	33622	2003	3700	26575	2001
6335	435	4163	2344	5165	13335	38374	1919	4373	19514	2002
12846	587	4302	2780	5599	18799	49089	1676	4184	42644	2003
19050	580	5786	2839	6091	18963	54800	4688	4426	40313	2004
19500	471	5097	3340	6274	21566	59266	3165	5163	35250	2005
19347	441	2472	3980	6803	21810	59291	6247	4922	40128	2006
13832	501	2528	2450	6895	15069	55243	2090	5269	36019	2007
19391	402	5126	4020	6974	21711	60681	2541	5528	15336	2008
30373	643	3823	4925	8445	26361	72913	4752	6007	61227	2009
31361	723	7619	6506	7881	33003	86404	3113	6447	45586	2010
17699	489	4567	3299	6289	19306	54797	3124	4838	33810	متوسط انتاج الفترة

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات، نقلا عن: عائشة قصير، سياسة الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص105.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة 2000-2010، أدت إلى تحقيق نتائج مشجعة خاصة في الفروع الإستراتيجية، بتسجيله رقما قياسيا في إنتاج الحبوب قدر بـ 61227 ألف قنطار سنة 2009 لينخفض بعدها في سنة 2010 ليصل إلى 45586 ألف قنطار، ويعود هذا الانخفاض إلى الظروف المناخية غير المناسبة (الجفاف الذي عانت منه معظم مناطق الوطن خلال هذه الفترة). أما بالنسبة للتمور فقد عرفت تذبذبا في الإنتاج من سنة إلى أخرى وقدرت أعلى قيمة إنتاج بـ 6447 ألف قنطار وذلك سنة 2010. أما بالنسبة للزيتون فقد عرف هو الآخر تذبذب في الإنتاج من سنة إلى أخرى حيث قدرت أعلى قيمة إنتاج بـ 6247 ألف قنطار وذلك سنة 2006، لتتخفف بعدها قيمة إنتاج الزيتون خلال سنة 2007 وتبلغ 2090 ألف قنطار وذلك بقيمة انخفاض تقدر بـ 4157 ألف قنطار، كما سجلت المحاصيل الحقلية والتي تشمل الخضروات المختلفة عرفت تطورا وزيادة شبه مستمرة في حجم الإنتاج إذ بلغ متوسط الفترة 54797 ألف قنطار وهي بذلك تمثل أكبر متوسط بالمقارنة مع المنتجات الأخرى وتحظى كذلك بأكبر كمية إنتاج في القيم العليا للمنتجات التي قدرت بـ 86404 ألف قنطار. أما بالنسبة لمنتوج البطاطس فقد عرف تطورا من سنة إلى أخرى ماعدا سنتي 2001 و سنة 2007 التي عرفت فيها انخفاض في الإنتاج. كما سجل إنتاج الحمضيات في الجزائر تزايدا مستمرا على طول الفترة على غرار باقي المنتجات الأخرى حيث بلغت أعلى قيمة إنتاج في الحمضيات 8445 ألف قنطار خلال سنة 2009. أما بالنسبة لزراعة الكروم وكذا الطماطم الصناعية فقد عرفت تذبذبا في الإنتاج من سنة إلى أخرى لتسجلا أعلى قيمة إنتاج لهما على الترتيب 6506 ألف قنطار و 7619 ألف قنطار. أما بالنسبة لكل من فرع البقول الجافة والأعلاف فعرفا تطورا وزيادة شبه مستمرة في حجم الإنتاج. من خلال تحليلنا للجدول لاحظنا أن سنة 2009 شهدت أعلى حجم الإنتاج في جميع الفروع ما عدا إنتاج الزيتون والطماطم الصناعية التي عرفت انخفاضا، فخلال هذه السنة تم انطلاق في برنامج التجديد الفلاحي والريفي التي تم من خلاله خلق عدة منتجات بنكية لتمويل القطاع الفلاحي، إلا أن إشكالية عدم تسديد القروض الفلاحية أدت إلى تخفيض حجم القروض مما أثر على قيمة الإنتاج في مختلف

الفروع خلال سنة 2010. كما لاحظنا أن سنة 2000 هي السنة التي مثلت أحجام القيم الدنيا لأغلب فروع الإنتاج عدا إنتاج الزيتون والبطاطس والطماطم والكروم، مما يدل على أن إصلاحات الحكومة للقطاع الفلاحي المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال سنة 2000 وبعدها برنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 ساهم في زيادة إنتاج القطاع الفلاحي إلا أنه غير كافي لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

ثالثا: آليات دعم وتمويل القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة

يعتبر التأطير المالي المحكم أساس نجاح أي مخطط تنموي، وذلك عن طريق مجموعة من الآليات المالية التي تضمن التمويل المتواصل لهذه البرامج.

1- صناديق دعم القطاع الفلاحي في الجزائر: سلكت الدولة الجزائرية الدعم الفلاحي لمراقبة الفلاح بغية تطوير هياكله، وهذا لرفع من قدراته وتمكينه من مسابرة ما هو محقق بالأرياف المتطورة في العالم، فسخرت لهذا الدعم صناديق تشرف عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وعليه سندرج فيما يلي مختلف صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر.

1-1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: يعتبر الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) أهم آلية لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية.

أما ابتداء من سنة 2005 فقد تحول الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)، ليختص في دعم الاستثمارات الفلاحية فقط، وأنشئ معه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA) ليعمل على تامين المنتجات الفلاحية.

1-2- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: أنشئ صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVT) بمقتضى القانون 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 ليحل محل صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998، ويهدف إلى تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي، استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز.

1-3- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية: أنشأ صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP) بموجب قانون المالية لسنة 2000، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في المؤرخ في 30 ماي سنة 2000، والمعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم 302-71 ويهدف إلى:⁷

- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقحية؛

- تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربين ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية؛

- تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليل من الأخطار ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية أو الصحة العمومية البيطرية؛

- تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي؛

- التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني؛

- دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عمليات التحليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية، الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية وإنتاج البذور الشتلات).

4-1- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب: أنشأ صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS) بمقتضى الأمر رقم 11-99 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 248-02 المؤرخ في 23 يوليو 2002 المحدد لإيراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخرينة رقم 302-109 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

**الجدول رقم(02): تطور مخصصات ميزانية الدولة الموجهة لصناديق دعم القطاع الفلاحي
الوحدة: مليون دينار جزائري**

إجمالي المبلغ	FLDDPS	FPZPP	FDRMVTCT	FNRPA	FNDIA	FNRDA	
28480	//	70	10000	//	//	18410	2000
23370	//	170	4000	//	//	19200	2001
25410	500	110	00	//	//	24800	2002
48510	2000	110	2000	//	//	44400	2003
54610	5660	110	8840	//	//	40000	2004
54218	5108	110	13000	8500	//	27500	2005
58508	7160	980	14279	00	36089	//	2006
38421	5000	100	6124	8500	18697	//	2007
66709	5000	1400	9300	12000	39009	//	2008
14614	1250	375	2250	3000	7739	//	2009

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على مذكورة: محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص 148-150-152-153-160-162-164-165.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن مخصصات ميزانية الدولة للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية عرف ارتفاعا في السنوات الأربعة الأولى من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فانتقل مخصصات الصندوق من 18410 مليون دج سنة 2000 إلى 44400 مليون دج سنة 2003، غير أنه وابتداء من سنة 2004 عرفت مخصصات الصندوق انخفاضا وهذا راجع إلى استخدام كل مخصصات الحساب خلال هذين السنتين. كما نلاحظ أيضا أن مخصصات ميزانية الدولة للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) عرفت تذبذب من سنة إلى أخرى، حيث شهدت انخفاضا سنة 2007 بقيمة 14390 مليون دج مقارنة بسنة 2006، لترتفع سنة 2008 لتصل إلى 39009 مليون دج، إلا أن مخصصات الصندوق شهدت انخفاضا سنة 2009 بقيمة 473 مليون دج مقارنة بسنة 2008. أما بالنسبة لمخصصات ميزانية الدولة للصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA) فقد عرفت انخفاضا سنة 2006 بقيمة 8500 مليون دج أي أن الدولة لم تخصص مبالغ مالية لهذا الصندوق خلال سنة 2006 وهذا راجع إلى عدم استغلال مخصصات ميزانية الدولة لسنة 2005 من قبل الجهات المختصة مما أدى إلى ارتفاع رصيد نهاية سنة 2005 الذي يحول إلى السنة المقبلة وهي سنة 2006، غير أن المبلغ عرف ارتفاعا سنة 2007 لتبلغ قيمة مجموع مخصصات الصندوق 8500 مليون دج، لترتفع مرة أخرى سنة 2008 وتبلغ قيمتها 12000 مليون دج وذلك بزيادة تقدر ب 3500 مليون دج، إلا أن قيمة مجموع مخصصات الصندوق عاودت الانخفاض سنة 2009 لتبلغ قيمتها 3000 مليون دج بانخفاض تقدر قيمته ب 9000 مليون دج.

كما نلاحظ أيضا أن مخصصات ميزانية الدولة للصندوق للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTCT) عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، حيث

انتقلت من 10000 مليون دج سنة 2000 إلى 4000 مليون دج سنة 2001، وذلك بانخفاض تقدر قيمته بـ 6000 مليون دج مقارنة بسنة 2000، إلا أنه في سنة 2002 لم تخصص الدولة ميزانية لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وهذا راجع إلى عدم استغلال مخصصات ميزانية الدولة لسنة 2001 من قبل الجهات المختصة مما أدى إلى ارتفاع رصيد نهاية سنة 2001 الذي يحول إلى السنة المقبلة وهي سنة 2002، لتشهد مخصصات الدولة لهذا الصندوق ارتفاعا تدريجيا من سنة 2003 وإلى غاية سنة 2006 لتبلغ قيمتها خلال هذه السنة 14279 مليون دج، إلا أن مجموع مخصصات الصندوق شهدت انخفاضا بقيمة 8155 مليون دج خلال سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، ويعود ذلك الانخفاض إلى استغلال كل مخصصات ميزانية الدولة خلال سنة 2006 لتشهد مرة أخرى ارتفاعا سنة 2008 وتبلغ قيمتها 9300 مليون دج، إلا أن مخصصات ميزانية الدولة لهذا الصندوق عاودت الانخفاض سنة 2007 وتبلغ قيمتها 2250 مليون دج.

كما نلاحظ أن مخصصات ميزانية الدولة لصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، حيث شهدت ثباتا في قيمتها خلال سنوات 2002، 2003، 2004، 2005 بقيمة 110 مليون دج، لتصل قيمتها سنة 2006 إلى 980 مليون دج وذلك بزيادة تقدر قيمتها بـ 870 مليون دج، لتتخفف هذه القيمة وتبلغ 100 مليون دج سنة 2007 لتعاود الارتفاع وتبلغ قيمتها 1400 مليون دج سنة 2008، إلا أن هذه القيمة شهدت انخفاضا سنة 2007 بقيمة 1025 مليون دج.

أما بالنسبة لمخصصات ميزانية الدولة لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS) فقد عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، حيث شهدت ارتفاعا من سنة 2002 إلى سنة 2004 وبلغت قيمتها خلال هذه السنة 5660 مليون دج، إلا أنه وخلال سنة 2005 شهدت مخصصات ميزانية الدولة للصندوق انخفاضا طفيفا حيث بلغت قيمتها 5108 وذلك بانخفاض تقدر قيمته بـ 552 مليون دج، لترتفع مرة أخرى سنة 2006 وتبلغ قيمتها 7160 مليون دج، لتشهد بعدها انخفاضا وتصل قيمتها سنة 2009 إلى 1250 مليون دج.

2- التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر: في بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي بضمان تمويل ملائم للبرامج التنموية، وبعدها انضم إليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليصبح حاليا البنك الوحيد الذي يمول القطاع الفلاحي.

2-1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: عرّف المرسوم التنفيذي رقم 99/97 المؤرخ في 1999/11/30 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي على أنه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي، وتم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية التجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي وهو بذلك مكلف بإنجاح البرامج بأبعدها الثلاثة تتمثل في كونه هيئة اقتراض وتأمين اقتصادي ومحاسب للصناديق العمومية. والجدول الموالي يوضح القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال فترة نشاطه كبنك.

الجدول رقم (03) القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي 2005-2006
الوحدة: مليون دينار جزائري

إجمالي المبالغ الممنوحة	إجمالي المبالغ المسددة	إجمالي المبالغ غير المسددة
1108,90	101,60	1007,30

المصدر: إحصائيات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال الفترة 2005-2006.

من الجدول رقم (03) نلاحظ أن قيمة إجمالي القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال فترة نشاطه كبنك سنتي 2005، 2006 بلغت 1108,90 مليون دج، فخلال هذه الفترة انتعش الاستثمار في القطاع الفلاحي، إلا أنه توقف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ابتداء من سنة 2007 عن منح القروض بسبب الديون المترابطة عليه بسبب عدم تسديد القروض من طرف الفلاحين، إذ بلغ إجمالي القروض غير مسددة 3 مليون دج وهذا بنسبة 91% من إجمالي القروض، هذا بالإضافة إلى المبالغ التي 1007,3 منحها الصندوق في إطار الدعم إذ وصلت إجمالي ديون الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي اتجاه الخزينة العمومية 16794,95 مليون دينار جزائري⁸، هذا ما أدى إلى إفلاس البنك خاصة بعد إعلان رئيس الحكومة بوضوح أن "CNMA-Banque" معرض لسحب الرخصة بسبب النتائج السيئة وسوء التسيير. وفعلا فقد تم إصدار قرار لوقف النشاط البنكي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) في المجلس الوزاري المنعقد في 2008/08/16.

2-2 التمويل التأجيلي للقطاع الفلاحي عن طريق بالشركة الجزائرية لإيجار المالي للمنقولات "SALEM": تم اعتماد الجزائرية لإيجار المالي للمنقولات (societies Algérienne de leasing mobilier) رسميا من بنك الجزائر في 28 جوان 1997 بالقرار 03-97 وهي فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي⁹. والجدول الموالي يوضح الاستثمارات المحققة باستعمال الاعتماد الإيجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية.

الجدول رقم (05) : الاستثمارات المحققة باستعمال الاعتماد الإيجاري

الوحدة: مليون دينار جزائري

2007	2006	2005	2004	
274,56	441,87	1849,87	661,22	مجموع الاستثمارات مموله بالقرض الإيجاري

المصدر: إحصائيات الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات: إحصائيات الفترة (2004-2007)

نلاحظ انتعاش استثمار في القطاع الفلاحي بالاعتماد على التمويل التأجيلي، إذ وصلت الاستثمارات المحققة على المستوى الوطني في سنة 2004 إلى 661,22 مليون دينار جزائري لترتفع سنة 2005 لتصل إلى 1849,87 مليون دينار جزائري بنسبة زيادة تقدر بحوالي 180% مقارنة بسنة 2004. إلا أنه و ابتداء من سنة 2006 شهدت الاستثمارات المحققة بالاعتماد الإيجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية انخفاضا، حيث بلغ إجمالي استثمارات لهذه السنة 441,87 مليون دينار جزائري، وذلك بانخفاض يقدر ب 1407,99 مليون دينار جزائري، حيث أصبحت الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات أكثر حرصا في منحها للقروض نتيجة عدم تسديد الفلاحين للقروض الممنوحة حيث بلغت نسبة الأقساط غير مسددة سنة 2006 حوالي 100% من إجمالي القروض الممنوحة مما أثر أيضا على القروض الممنوحة سنة 2007 لتشهد انخفاضا يقدر ب 167,30 مقارنة بسنة 2006. وابتداء من سنة 2008 توقفت شركة "SALEM" عن منح القروض بسبب الديون المترابطة عليها بسبب عدم تسديد القروض من طرف الفلاحين، فشركة "SALEM" عندما تم تحديد بوضوح مجال نشاطها في سنة 2000 وهو تمويل النشاط الفلاحي والصيد عن طريق القرض الإيجاري جعلها تتحول إلى أداة في خدمة البرنامج الحكومي للقطاع الفلاحي، وهو "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية"، وهذه الوضعية سببت المشاكل والمتاعب للشركة التي لم تتمكن من الموازنة بين نشاطات وأهداف شركة مساهمة بنكية، والمهام الاجتماعية للدولة، ولهذا فقد كانت النتيجة المتوقعة هي الإفلاس، خاصة بعد إعلان رئيس الحكومة بوضوح أن شركة "SALEM" و "CNMA-Banque" معرضتين لسحب الرخصة بسبب النتائج السيئة وسوء

التسيير. وفعلا فقد تم إصدار قرار لوقف النشاط البنكي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وفرعه "SALEM" في المجلس الوزاري المنعقد في 2008/08/16. وفي 25 سبتمبر 2009، قرر مجلس النقد والقرض سحب الاعتماد للمؤسسة المالية "SALEM" وفقاً للترتيبات والأحكام المنصوص عليها في المادة رقم 95، الفقرة A للأمر 11-03 الصادر في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض. ويمكن القول أن هذه الشركة قد ساهمت في تفعيل سوق قرض الإيجار خلال فترة نشاطها من خلال تمويل القطاع الفلاحي، إلا أن سحب الاعتماد منها يمثل مشكلة للقطاع الفلاحي الجزائري إلى حين إيجاد البديل.

3-2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي تم إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية، وفي هذا الإطار تم تطوير العديد من القروض:¹⁰

- قرض الرفيق، وهو قرض موسمي؛
- قرض التحدي، وهو خاص بالتجهيز؛
- قرض فدرالي، وهو نوع من قرض الرفيق؛
- قرض ممون؛
- قرض إيجاري، وهو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي؛
- قرض السكن الريفي.

الجدول رقم (06): تطور إجمالي القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي خارج إطار الدعم خلال الفترة (2006-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
2998	3398	3992	331	1755	1385	1541	قروض قصيرة الأجل
7543	6296	5700	6643	6056	5975	6380	قروض متوسطة الأجل
565	149	327	161	128	99	99	قروض طويلة الأجل
11107	9844	10020	7136	7940	7460	8021	إجمالي القروض الممنوحة من طرف BADR خارج إطار الدعم

Source : rapport annuel (2008-2012) ; Direction du Financement des Activités Agricoles de Pêche et de L'Aquaculture ; BADR .

نلاحظ من الجدول رقم (06)، أن مجموع القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تذبذب من سنة لأخرى، حيث شهدت إجمالي القروض انخفاضا سنة 2007 بقيمة 560 مليون دج مقارنة بسنة 2006، لترتفع سنة 2008 إلى 7940 مليون دج، يرجع هذا إلى زيادة قيمة مختلف أنواع القروض التي يمنحها البنك، إلا أن إجمالي القروض قد شهدت انخفاضا سنة 2009 بقيمة 804 مليون دج مقارنة بسنة 2008، وذلك لانخفاض الذي شهدته قيمة القروض قصيرة الأجل. رغم الارتفاع الذي شهدته القروض المتوسطة وطويلة الأجل، إلا أن قيمة هذه القروض عاودت الارتفاع سنة 2010 لتبلغ قيمتها 10020 مليون دج، بزيادة تقدر بـ 2883 مليون دينار جزائري، يعود ذلك للارتفاع الذي شهدته القروض الطويلة الأجل إذ بلغت قيمتها 327 مليون دج، بزيادة تقدر نسبتها بحوالي 103% مقارنة مع سنة 2009، لتسجل سنة 2011 انخفاضا طفيفا بقيمة 175 مليون دينار جزائري،

مقارنة بسنة 2010 وذلك راجع للانخفاض الذي شهدته مختلف أنواع القروض، لترتفع مرة أخرى سنة 2012 وتبلغ قيمتها 11107 مليون دج، أي بزيادة تقدر 1263 مليون دج مقارنة بسنة 2011 وهذا راجع لزيادة قيمة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، رغم الانخفاض الذي شهدته قيمة القروض قصيرة الأجل.

الجدول رقم (07): تطور إجمالي القروض في إطار الدعم الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2006-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
681	4820	1812	86393	84603	82148	80123	إجمالي القروض في إطار الدعم
630	4306	1637	82231	80442	77959	75474	إجمالي قروض استثمار في إطار الدعم
472	3219	1365	62217	60475	59558	56161	مبالغ الدعم لقروض الاستثمار
157	1087	271	20013	19966	18400	19313	قيمة قروض الاستثمار الممنوحة من طرف BADR
50	514	175	4161	4160	4189	4649	إجمالي قروض استغلال في إطار التجديد الريفي
50	511	175	2583	2582	2630	2784	مبالغ دعم قروض الاستغلال
00	2	00	1577	1578	1558	1865	قيمة قروض الاستغلال الممنوحة من طرف BADR
3471	10194	6331	5173	246	00	00	إجمالي قرض الرفيق
18	00	00	00	00	00	00	إجمالي قرض التحدي

Source : rapport annuel (2008-2012) ; Direction du Financement des Activités Agricoles de Pêche et de L'Aquaculture ; BADR .

نلاحظ أن مجموع القروض الفلاحية الممنوحة في إطار الدعم عرفت تطورا ويرجع هذا أساسا إلى الارتفاع الذي شهدته قيمة مبالغ الدعم الممنوحة لقروض الاستثمار، أما ابتداء من سنة 2010 فقد عرفت انخفاضا ملحوظا إذ وصلت قيمة القروض في إطار الدعم إلى 1812 مليون دج ، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تقليص الدولة للمخصصات المالية لصناديق الدعم بسبب خلق منتجات جديدة لتمويل القطاع الفلاحي على غرار قروض الرفيق، لترجع مرة أخرى لترتفع المخصصات المالية لصناديق الدعم مما أدى إلى ارتفاع إجمالي القروض في إطار الدعم سنة 2011. كما أن 74% من القروض الفلاحية الممنوحة في هذا الإطار هي عبارة عن دعم مقدم من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين، أي أن تمويل البنكي يمثل 26% فقط من إجمالي القروض. وابتداء من ثلاثي الأخير من سنة 2008 قررت الحكومة خلق منتج بنكي جديد يسمى بقرض "الرفيق"، إذ عرف هو الآخر تطور من سنة إلى أخرى حيث بلغت إجمالي قروض الرفيق سنة 2009: 5173 مليون دينار جزائري، ويرجع هذا أساسا إلى أن قرض الرفيق بدأ التعامل به في الثلاثي الأخير فقط من سنة 2008 ، لتبلغ سنة 2010: 6331 مليون دينار جزائري، وذلك بزيادة تقدر نسبتها ب 22,4% مقارنة مع سنة 2009، ويرجع السبب إلى الجهود التي بذلتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية للتعريف بالمنتج الجديد مما أدى إلى زيادة نسبة قرض الرفيق لهذه السنة، لترتفع المبالغ قروض الرفيق مرة أخرى سنة 2011 وتبلغ نسبة الزيادة 61% مقارنة مع سنة 2010، لتسجل سنة 2012 انخفاضا، حيث أصبح البنك في هذه السنة أكثر حرصا في منحه لقروض الرفيق نتيجة عدم تسديد الفلاحين للقروض الممنوحة حيث وصلت نسبة قروض الرفيق غير المسددة 32% من إجمالي قروض الرفيق الممنوحة. وابتداء من سنة 2012 تم العمل بمنتج بنكي جديد سمي بقرض التحدي وهو من قروض الاستثمار، إذ بلغت قيمته خلال هذه السنة 18 مليون دج.

النتائج: يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

- حققت الإصلاحات التي قامت بها الدولة للقطاع الفلاحي خلال مطلع الألفية الثالثة بعض المكاسب على مستوى الإنتاج في بعض المنتجات الإستراتيجية، فصيغة الدعم التي اعتمدها الدولة مكنت من تحسين العديد من مؤشرات الإنتاج الفلاحي؛
-يفسر تطور مؤشر المديونية الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتعدد المشاكل والعيوب التي يعاني منها القطاع الفلاحي؛ مع غياب أو نقص المتابعة الميدانية للقروض الممنوحة والتي تحول دون الاستفادة منها للقطاع الفلاحي ويتم استغلالها في مجالات أخرى فتؤدي إلى زيادة المديونية دون أن يقابلها ارتفاع في الإنتاج، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة مخاطر الانتمان الفلاحي مما يدفع البنك لعدم تمويله مستقبلا؛

- إن وضعية القطاع الفلاحي الجزائري بما ينطوي عليه من تناقضات هيكلية ونقص الأموال الضرورية للعملية الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع عنصر المخاطرة في نشاطه تجعله قطاعا حساسا جدا تتخوف المؤسسات المالية من تمويله، لذلك تعتبر القروض المدعومة من طرف الدولة هي أهم مصدر تمويلي للقطاع الفلاحي في الجزائر لأنها أقل مخاطرة مقارنة بالقروض الكلاسيكية؛

-إن الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات قد ساهمت في تفعيل سوق قرض الإيجار خلال فترة نشاطها من خلال تمويل القطاع الفلاحي الذي هو عبارة عن مؤسسات فلاحية صغيرة وفردية في معظمها، إلا أن سحب الاعتماد منها يمثل خسارة بالنسبة لسوق قرض الإيجار وكذا بالنسبة للقطاع الفلاحي، لأن التمويل التأجيلي من صيغ التمويل الأكثر ملائمة للقطاع الفلاحي والذي يتميز بمحدودية قدراته التمويلية، مما يساعده على تخطي هذه العقبة وتطوير نشاطه وبالتالي تطور الاقتصاد الوطني وما يتركه من آثار إيجابية علي مختلف القطاعات، لذلك وجب على الجزائر أن تقدم يد العون لهذه المؤسسات والوقوف إلى جانبيها حتى تتغلب على الصعوبات المختلفة التي تواجه نشاطها مثل انخفاض الإيرادات وارتفاع المخاطر ودعمها بشتى الطرق سواء المباشرة أو الغير مباشرة وذلك للعمل على توفير حل لمشكل تمويل القطاع الفلاحي التي فشلت إلى حد ما مختلف البدائل المطبقة فيه إلى حد الآن. فتدعيم الدولة ومساهمتها تؤدي إلى زيادة فاعلية مؤسسات التمويل التأجيلي لمواجهة حاجات القطاع الفلاحي و التي لا يقبل عليه سوق التمويل التقليدي عادة لارتفاع المخاطر، و لا شك أن الموارد المالية لمؤسسات التمويل التأجيلي لن تكفي بمفردها للوفاء بكل هذه الحاجات لذا تعتبر مساهمة الدولة دفعة قوية نحو توسيع طاقاتها المالية.

-إن إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي ستجعله أداة في خدمة البرنامج الحكومي للقطاع الفلاحي، هذه الوضعية لن تمكنه من الموازنة بين نشاطات وأهداف البنك والمهام الاجتماعية للدولة، كما سبق وأن حصل للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي-بنك- وفرعه SALEM.

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سنة 2000، ص72.
- ² المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص74.
- ³ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2000، ص77.
- ⁴ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2000، الدورة العادية السادسة عشر 2000، ص40.
- ⁵ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 1998، ص14.

⁶ REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE ;MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL; POLITIQUE DE RENOUVEAU AGRICOLE ET RURAL - RAPPORT D'ETAPE ANALYTIQUE 2008-2011 ET PERSPECTIVES A 2014,P 9-13

⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المؤرخ في 26 صفر 1421 الموافق ل 30 ماي 2000 ، الجريدة الرسمية ،العدد 53، الصادرة في 27 جمادى الأولى 1421 الموافق ل27 أوت 2000، ص 26-27.

⁸ احصائيات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي للفترة 2005-2006.

⁹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مقرر الاعتماد 03-97 بنك الجزائر يتضمن اعتماد الشركة الجزائرية لإيجار المالي للمنقولات،العدد 71،سنة 1997.

¹⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي -عرض وآفاق-،مايو،2012،ص29.